الحق في العمل السياسي للفلسطينيين

النظام السجني الصهيوني أداة من أدوات الاحتلال الاستيطاني التي تحرم الفلسطينيين من أي حقوق سياسية

ASAMBLEA INTERNACIONAL DE LOS PUEBLOS
ASSEMBLÉE INTERNATIONALE DES PEUPLES
INTERNATIONAL PEOPLES' ASSEMBLY
القمة العالمية للشعوب

يوم الأرض
الفلسطيني
2026

المنظومة السجنية الصهيونية كأداة للاحتلال الاستيطاني

يحتل الاعتقال السياسي موقعا مركزيا في بنية الهيمنة الاستعمارية، لا بوصفه أداة أمنية هامشية، بل باعتباره تكنولوجيا تأسيسية للحكم. ففي سياقات الاستعمار الاستيطاني، تتجاوز سياسة الاعتقال وظيفتها القانونية لتغدو آلية لإدارة السكان، وضبط الذاكرة الجماعية، وتحييد القوى الاجتماعية القادرة على مقاومة نزع الملكية، وفلسطين ليست استثناء من ذلك. يجب فهم المنظومة السجنية الصهيونية لا باعتبارها ردا على "تهديدات أمنية" ظرفية، بل كعنصر بنيوي مُكون لمشروع أوسع يهدف إلى المحو والإحلال وإعادة الهيكلة الدائمة للحياة.

المنظومة السجنية الصهيونية واستمرارية منطق الاستعمار الصليبي

تتجاوز المنظومة السجنية الصهيونية، في بنيتها العميقة ووظيفتها التاريخية، كونها جهازا عقابيا أو إصلاحيا بالمعنى الكلاسيكي للدولة الحديثة، لتغدو أداة سيادية استعمارية متكاملة، تشكّل أحد الأعمدة البنيوية لمشروع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي في فلسطين. فهي ليست فضاء مغلقا للعقاب، بل حقلا مفتوحا لإدارة السكان، وإعادة تشكيل الوعي، وكسر البنى الجمعية القادرة على إنتاج مقاومة سياسية أو اجتماعية منظَّمة. ومن ثمّ، فإنها لا تُقرأ كاستجابة أمنية ظرفية، بل كامتداد استراتيجي للمشروع الصهيوني القائم على ثنائية المحو والإحلال.

يقوم هذا النظام على شبكة معقّدة من الأوامر العسكرية، والتشريعات الاستثنائية، والإجراءات الإدارية، والبنى التحتية القمعية، ويعمل بوصفه استمرارا تاريخيا لتقاليد استعمارية غربية سابقة في المشرق، كانت التجربة الصليبية أحد نماذجها المؤسسة. فالحملات الصليبية لم تكن مغامرات عسكرية عابرة، بل مشروعا إحلاليا متكاملا لإعادة تشكيل الأرض والسكان والسيادة، قائما على التحصين، والعزل، والإخضاع الرمزي، والمادي. وقد شكّلت القلاع

الصليبية، من عكّا إلى صفد والكرك، بنية السيطرة المركزية لذلك المشروع؛ لم تكن مجرد تحصينات دفاعية، بل فضاءات احتجاز وإدارة، تُراقَب منها الجغرافيا ويُحاصَر عبرها المجتمع المحلي بأسره.

بهذا المعنى، كانت القلعة الصليبية سجنا موسّعا، تُفرض من خلاله معادلة الطاعة أو الإقصاء. لكنها، رغم صلابتها الحجرية، لم تستطع أن تتحول إلى قاعدة شرعية مستقرة. فقد بقي الوجود الصليبي كيانا محصّنا ومنفصلا عن محيطه، يعتمد على الإمداد الخارجي، ويعيش حالة استنفار دائم. وحين تصاعدت المقاومة المحلية، انكشف المأزق البنيوي: التحصين لا ينتج قبولًا، والقوة لا تصنع شرعية. فسقطت القلاع تباعًا، لا لضعف عسكري محض، بل لعجز المشروع عن الاندماج أو اكتساب اعتراف تاريخي.

في القرن العشرين، أعاد فلاديمير جابوتينسكي صياغة هذا المنطق بلغة قومية حديثة في أطروحته "الجدار الحديدي". فقد انطلق من مسلّمة صريحة: لا شعب يقبل طوعا استعمار أرضه، وبالتالي فإن المشروع الصهيوني لا يمكن أن يقوم على التفاهم، بل على بناء جدارٍ من القوة الساحقة، يُفضي إلى استنزاف إرادة السكان الأصليين وكسر أملهم في المقاومة. لم يكن "الجدار الحديدي" مجازا بلاغيا، بل تحديثا نظريا للقلعة الصليبية: الانتقال من الحجر إلى العقيدة، ومن البرج العسكري إلى منظومة ردع شاملة.

يتجلى هذا الجدار اليوم في أشكال متعددة: الحصار، الجدران الفاصلة، أنظمة المراقبة، والمنظومة السجنية. هنا تغدو السجون الصهيونية "الجدار الحديدي الداخلي"، حيث يُعاد إنتاج الحصار داخل الجسد الفلسطيني ذاته. إن الاعتقال الإداري المفتوح، والأحكام العسكرية، والعزل طويل الأمد، ليست إجراءات قانونية معزولة، بل أدوات لإدارة مجتمع بكامله عبر إخضاع أفراده الأكثر فاعلية سياسيا وتنظيميا.

لا يستهدف السجن الفعل بقدر ما يستهدف الإمكانية.

فالأسير الفلسطيني لا يُعاقَب فقط على ما قام به، بل على ما يمكن أن يمثّله: ذاكرة جمعية، رمز مقاومة، قدرة كامنة على التنظيم وإعادة البناء. هو منطق يطابق العقلية الصليبية التي رأت في السكان الأصليين عائقا وجوديا ينبغي كسره أو تحييده، لا شركاء محتملين في فضاء سياسي مشترك.

مثلما شرعنت التجربة الصليبية عنفها بلغة لاهوتية تتحدث عن "تطهير الأرض المقدسة"، تُشرعن الصهيونية عنفها المعاصر عبر

خطاب أمني–قانوني يؤدي الوظيفة ذاتها: إضفاء شرعية زائفة على الإقصاء والإبادة البطيئة. في هذا السياق، تتحول السجون إلى فضاءات لاهوتية–سياسية حديثة، يُعاد فيها إنتاج ثنائية المتحضّر/الهمجي، والشرعي/غير الشرعي، ضمن بنية معرفية تُجرّد الفلسطيني من حقه الطبيعي في المقاومة.

تُظهر بيانات مؤسسة "الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان" تصعيدا غير مسبوق في وحشية هذه المنظومة، خصوصًا منذ عام 2023، حيث تحولت السجون إلى مختبر حي للتحكم السكاني. ففي هذا الفضاء تُختبر تقنيات القمع الجسدي والنفسي، والتجويع، والعزل، والإذلال الجماعي، قبل أن يُعاد تدويرها ضمن منظومات الأمن العالمية بوصفها نماذج "فعّالة" للضبط. وهكذا يصبح الجسد الفلسطيني، كما كان في التجربة الصليبية، ميدانا دائما لاختبار الهيمنة.

لا يقتصر أثر المنظومة السجنية على إعادة تشكيل الجسد، بل يمتد إلى إعادة تشكيل الزمن الفلسطيني ذاته. فالاعتقال المفتوح، والانتظار اللامحدود، وتعليق الحياة، أدوات لتجميد التاريخ، وإبقاء المجتمع في حالة حصار مستدام. وهو ما فعلته القلاع الصليبية حين حوّلت الحياة خارج أسوارها إلى وجود مؤقت ومعلّق، لا يملك أفقا مستقرا.

غير أن التاريخ يكشف مفارقة حاسمة: كما فشلت القلاع الصليبية في تثبيت استعمار دائم رغم تحصينها، يكشف التوسع المتسارع في المنظومة السجنية الصهيونية عن مأزق بنيوي مماثل.

فالسجن، في نهاية المطاف، ليس علامة ثقة، بل مؤشر خوف استعماري عميق من مجتمع يرفض الانكسار. وكلما ازداد سمك الجدار، ازداد وضوح الأزمة التي يحاول إخفاءها.

بذلك، لا تمثل السجون الصهيونية مجرد استمرار للتجربة الصليبية، بل إعادة إنتاج لأزمتها التاريخية: مشروع إحلالي لا يستطيع البقاء إلا عبر التحصين الدائم، ولا يمتلك من أدوات الحكم سوى القمع، ولا يرى في الفلسطيني إلا تهديدا وجوديا يجب إدارته بالعنف. من هنا، فإن معركة تحرير الأسرى ليست مطلبا إنسانيا فحسب، بل فعل تفكيك لأحد الأعمدة المركزية للبنية الاستعمارية، وشرطا جوهريا لأي أفق تحرري شامل.

التاريخ التشريعي والنسق الاستعماري: من "الانتداب" إلى الاحتلال

تضرب الجذور التشريعية للمنظومة السجنية المعاصرة للاحتلال في عمق الهياكل القانونية التي أرساها "الانتداب" البريطاني، مما يكشف عن استمرارية تاريخية واضحة في أدوات القمع الاستعماري. إن استخدام "الاعتقال الإداري"؛ وهو احتجاز الأفراد دون تهمة محددة

أو إجراءات محاكمة علنية؛ يجد أصله المباشر في "أنظمة الدفاع (الطوارئ) البريطانية لعام 1945"، بحيث تم تصميم هذه الأنظمة في الأصل من قبل السلطات الاستعمارية البريطانية بهدف قمع المقاومة الوطنية الفلسطينية والمعارضة السياسية في المستعمرات، بما في ذلك الهند، مما يؤكد أن الآليات السجنية هي نتاج تاريخي لضرورات الحفاظ على النظام الاستعماري ضد تطلعات الشعوب الأصلية.

لم يتم التخلي عن هذه القوانين الاستعمارية في عام النكبة 1948، أو ما يسميه الاحتلال الصهيوني بقيام دولته الوهمية، بل جرى دمجها بشكل عضوي في النسيج القانوني للوضع الجديد عبر "قانون ودستور الإدارة"، وتحديداً المادة 11 منه. تثبت هذه الاستمرارية أن الاحتلال الإسرائيلي لم يبتكر أدوات جديدة بالكامل، بل استحوذ على الترسانة القمعية لسابقه الاستعماري لإخضاع الشعب الفلسطيني، أولاً داخل أراضي عام 1948، ولاحقاً في الأراضي التي احتلت عام 1967.

لقد فرض الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 ضرورة استحداث نظام قانوني عسكري شامل، أدى إلى صدور آلاف الأوامر العسكرية التي باتت تحكم كل تفصيل من تفاصيل الحياة الفلسطينية. ويبرز "الأمر العسكري رقم 1651" (الأمر بشأن الأحكام الأمنية) كأداة تشريعية محورية لتنظيم عمليات القمع والاعتقال الجماعي. يعكس هذا التحول من حالة "الضرورة العسكرية المؤقتة" إلى "ديمومة الاستثناء القانوني" منطقا استعماريا يُعرف بـ "الاحتواء الإقصائي" (Exclusionary Inclusion)؛ حيث يُجلب الفلسطينيون تحت السلطة القضائية للدولة فقط بهدف إخضاعهم للقمع العنصري وحرمانهم من الحقوق المدنية الأساسية.

بناء على ذلك، نشأت الحركة الأسيرة الفلسطينية بكل حمولتها التاريخية باعتبارها انعكاس لتاريخ الثورة؛ إذ اعتقل الاحتلال أكثر من مليون فلسطيني منذ عام 1967، مما حول تجربة السجن من حدث فردي إلى حالة وطنية وبنيوية شاملة.

المحطات الرئيسية لتطور النظام القانوني الذي يحكم المنظومة السجنية الصهيونية:

1945
أنظمة الدفاع (الطوارئ) البريطانية

قمع المعارضة الوطنية؛ إدخال أساسيات الاعتقال الإداري.

1948
قانون ودستور الإدارة (المادة 11)

دمج أنظمة الانتداب في قوانين الدولة؛ مأسسة حالة الطوارئ.

1967
المنشور أو البلاغ العسكري رقم 3

تأسيس ولاية المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة.

1979
قانون صلاحيات الطوارئ (الاعتقالات)

تقنين الاعتقال الإداري لأغراض "أمن الدولة" داخل إسرائيل.

2002
قانون حبس "المقاتلين غير القانونيين"

استحداث فئة قانونية لغزة تسمح بالاحتجاز لأجل غير مسمى.

2009
الأمر العسكري رقم 1651

توحيد التشريعات العسكرية؛ الأداة الكبرى للاعتقال السياسي.

2023-2025
تعديلات تشريعية طارئة (حرب الإبادة)

تقويض الرقابة القضائية؛ عزل الأسرى عن العالم الخارجي تماما.

يتجلى الطابع المنهجي للمنظومة السجنية في حجم انتشارها الهائل؛ فبين عامي 1967 و2006، اعتقل الاحتلال أكثر من 800 ألف فلسطيني، وشهدت فترات الانتفاضات الشعبية طفرات حادة، حيث اعتقل 100 ألف فلسطيني في الانتفاضة الأولى و70 ألفا في الانتفاضة الثانية. إن هذا الاعتقال الجماعي يحوله من تجربة صادمة للفرد إلى أداة لخلخلة البنية المجتمعية، حيث يعمل السجن كـ "باب دوار" يُستخدم لسحب الكوادر والقيادات الطلابية والمجتمعية من محيطهم دوريا لمنع تراكم أي قوة تنظيمية وطنية.

هندسة القمع: الاعتقال الإداري والأبرتهايد القانوني

تقوم البنية القانونية للاحتلال على نظام مزدوج يمثل أبشع صور الأبرتهايد؛ حيث يخضع المستوطنون لقانون مدني حديث، بينما يُرسل الفلسطينيون إلى محاكم عسكرية تفتقر لأدنى معايير العدالة. يمثل "الأمر العسكري رقم 1651" العمود الفقري لهذا النظام، حيث يمنح القادة العسكريين صلاحيات مطلقة للاعتقال بناء على ما يسميه الاحتلال "أسباب معقولة" تتعلق بالأمن، وهي مصطلحات فضفاضة تُستخدم لقمع النشاط السياسي والاجتماعي السلمي.

يعد الاعتقال الإداري الأداة الأكثر تعسفاً، حيث يُحتجز الفلسطيني بموجب المادة 285 من الأمر العسكري 1651 لمدة تصل لستة أشهر قابلة للتجديد اللامتناهي. تكمن خطورة هذا النظام في اعتماده الكلي على "الملفات السرية" التي تعدها أجهزة المخابرات، والتي لا يُسمح للأسير أو محاميه بالاطلاع عليها. هذا الغياب للشفافية يجعل حق الدفاع مستحيلا، ويحول جلسات "المراجعة القضائية" إلى مجرد إجراءات شكلية تهدف لإضفاء شرعية قانونية وهمية على قرار سياسي ومخابراتي بامتياز. يعيش المعتقل الإداري في حالة دائمة من التعذيب النفسي، حيث ينتظر لحظة الإفراج ليُفاجأ بتجديد اعتقاله لستة أشهر أخرى قبل ساعات من موعد حريته.

عادةً ما تُعقد جلسات "المراجعة القضائية" لهذه الأوامر في جلسات مغلقة، ولا يلتزم القضاة العسكريون بقواعد الإثبات العادية.

ويتمتع القاضي العسكري، الذي غالباً ما يكون ضابطاً ضمن نفس الهيكل الهرمي العسكري للقائد الذي أصدر الأمر، بصلاحية تأكيد أمر الاعتقال أو إلغائه أو تقصير مدته، ولكن معدل الإلغاء ضئيل جداً من الناحية الإحصائية. يشكل هذا النظام شكلاً من أشكال التعذيب النفسي، حيث يعيش المعتقلون في حالة من القلق المزمن بشأن التجديد المحتمل لاعتقالهم كل ستة أشهر.

بعد 7 أكتوبر 2023، أدخل الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) والقيادة العسكرية عدة تعديلات أدت إلى تآكل حقوق المعتقلين بشكل أكبر، وصُوِّرت على أنها إجراءات طارئة تم تطبيعها منذ ذلك الحين كجزء من استراتيجية الإبادة الجماعية الأوسع. وتمثل هذه التعديلات تصعيداً كبيراً في المرحلة الأكثر دموية في تاريخ الحركة.

ثغرة "المقاتل غير الشرعي":
سمحت التعديلات على قانون حبس المقاتلين غير الشرعيين لعام 2002 بالاحتجاز "الشامل والسريع" لأعداد كبيرة من الأشخاص لفترات طويلة خلال "الأعمال العدائية واسعة النطاق". يجرد هذا القانون الغزيين فعلياً من وضع "الأشخاص المحميين" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ويصنفهم كأفراد يمكن احتجازهم إلى أجل غير مسمى إذا اعتُبر إطلاق سراحهم ضرراً بأمن الدولة.

تقييد الاستشارات القانونية:
مُنحت مصلحة السجون الإسرائيلية (IPS) صلاحية منع كافة الاتصالات بين المعتقلين ومحاميهم، وهو إجراء تم تنفيذه فوراً بعد 7 أكتوبر.

توسيع المواعيد النهائية للمراجعة القضائية:
عدّل الأمر العسكري المؤقت رقم 2148 المادة 287 (أ) من الأمر العسكري رقم 1651 لتمديد الفترة التي يمثل بعدها الأسير أمام المراجعة القضائية من 8 أيام إلى 12 يوماً. وفي سياق الاعتقالات الجماعية في غزة، احتُجز العديد من المعتقلين لأشهر دون أي شكل من أشكال الإشراف.

"كيان السجن الواحد" وتلاشي الحدود القانونية

لقد حدث تحول استراتيجي في إدارة السجون تمثل في تلاشي الفوارق بين النظامين العسكري (في المناطق المحتلة) والمدني (أراضي 48)، حيث نُقلت إدارة الأسرى الفلسطينيين بالكامل إلى مصلحة السجون الصهيونية (IPS)، وهي هيئة تتبع وزارة الأمن القومي. هذا الاندماج يعني أن الاعتقال الجماعي للفلسطينيين أصبح ميزة دائمة ومؤسسية للحوكمة الداخلية للنظام، وليس مجرد ضرورة عسكرية مؤقتة.

يترتب على هذا النقل القسري للأسرى سجون داخل أراضي 1948 انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر ترحيل الأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة إلى أراضي قوة الاحتلال. ومن خلال نقل الأسرى، يقطع الاحتلال فعليا صلاتهم بعائلاتهم ومجتمعاتهم، حيث يجعل نظام التصاريح والمسافات الجغرافية زيارة الأقارب أمراً شبه مستحيل. وتخلق هذه "المواطنة السجنية" فضاءً برزخيا يُحرم فيه الفلسطينيون من حقوق الدولة، لكنهم يظلون مع ذلك متورطين بعمق في آلياتها الإدارية والقمعية.

يمتد النظام السجني إلى ما وراء الجدران المادية للسجن؛ إذ يتضمن "الاستمرار السجني" استخدام نقاط التفتيش، والجدران، والأسوار، وبنية تحتية رقمية وبيروقراطية منتشرة لتحويل الضفة الغربية وغزة إلى سلسلة من "السجون المفتوحة" المنفصلة. وتهدف بنية الحجز هذه إلى تحقيق عدة أهداف استعمارية استيطانية:

التهجير والهندسة الديموغرافية:
تُستخدم الاعتقالات الجماعية، مقترنة بهدم منازل الأسرى كإجراء عقابي، كأدوات للهندسة الديموغرافية، بهدف إخلاء الأرض للتوسع الاستعماري الاستيطاني.

الاخضاع وتهديد الاستقرار:
من خلال التهديد المستمر للسكان بالاعتقال والاحتجاز، يحافظ الصهيوني على حالة دائمة من الاستضعاف والرعب.

نزع الصفة المدنية:
من خلال معاملة المجتمع الفلسطيني كـ "دروع بشرية" أو "إرهابيين محتملين"، مما يسهل استهدافهم كأهداف عسكرية مشروعة وتجريدهم من الحماية الدولية.

تفكيك القيادة والتماسك الاجتماعي:
تضمن سياسة "الباب الدوار" عدم ظهور أي قيادة اجتماعية أو سياسية مستقرة، حيث يتم استبعاد الأفراد بشكل دوري من الحياة العامة كلما حاولوا ممارسة حرياتهم السياسية والأساسية.

المشهد الإحصائي للمرحلة الراهنة

بلغت أعداد الأسرى في نهاية عام 2025 مستويات تنذر بكارثة إنسانية، حيث تعكس البيانات تصاعد وتيرة الاعتقالات الانتقامية والمرتبطة بحرب الإبادة. وبحسب مؤسسة "الضمير"، وصل عدد الأسرى السياسيين إلى 9300 أسير، مع ملاحظة أن هذا الرقم لا يشمل آلاف المختطفين من غزة في معسكرات سرية مثل "سديه تيمان" التي تشهد أفظع صور التعذيب

9
أسرى ما قبل اتفاقيات أوسلو الذين لا يزالون رهن الاعتقال
الأسرى القدامى" المحتجزون" منذ أكثر من ثلاثة عقود.

324
شهداء الحركة الأسيرة
بينهم 87 شهيداً منذ بداية حرب الإبادة في 2023.

9,300
إجمالي الأسرى السياسيين
(تشمل كافة المناطق الجغرافية (الضفة، غزة، القدس، 48.

51
(النساء (الأسيرات
يواجهن ظروفاً قاسية وحرماناً من الاحتياجات الأساسية.

1,254
الأسرى المحكومون
يمثلون 13% فقط من الإجمالي، مما يؤكد تعسف النظام.

400
أسرى القدس
ضغوط خاصة تهدف لسحب الإقامات والتهجير.

350
(الأطفال (القاصرون
يتركزون في عوفر ومجيدو؛ يواجهون تدميراً نفسياً ممنهجاً.

3,368
المعتقلون الإداريون
معتقلون بناء على ملف سري دون محاكمة.

1,205
"مقاتلون غير قانونيين"
الفئة المستحدثة لغزة؛ غياب كامل لوضع أسير الحرب.

(توزيع الأسرى السياسيين الفلسطينيين (بيانات ديسمبر 2025

إن التوجه الأكثر إثارة للقلق في هذه البيانات هو تفشي الاعتقال دون محاكمة؛ حيث يُحتجز ما يقرب من نصف إجمالي عدد الأسرى، أي حوالي 4,570 فرداً، إما كمعتقلين إداريين أو "مقاتلين غير شرعيين". يمثل هذا انهيارا جوهريا لسيادة القانون وتحولا نحو منطق سجني وقائي وعقابي بحت. إن استخدام تصنيف "المقاتل غير الشرعي" خصيصاً للغزيين يسمح بتجاوز حتى الحد الأدنى من الحماية التي توفرها المحاكم العسكرية في الضفة الغربية، مما يخلق نظاماً متعدّد المستويات من الحقوق يؤدي إلى مزيد من التفتيت للمجتمع الفلسطيني. علاوة على ذلك، فمنذ عام 1967 وحتى نهاية عام 2025، استشهد حوالي 323 أسيراً داخل السجون الإسرائيلية، مع تسجيل 32 حالة وفاة في عام 2025 وحده، مما يوضح الطبيعة القاتلة لظروف الاعتقال الحالية.

السجن الصهيوني كسلاح للثورة المضادّة ضد الحياة السياسية الفلسطينية

ليست المنظومة السجنية الصهيونية نتاجا جانبيا للاحتلال، بل هي أحد أكثر أسلحته إحكاما. فسياسة الاعتقال الجماعي تشكّل أداة للثورة المضادّة، تهدف إلى تفكيك التنظيم السياسي الفلسطيني بصورة منهجية، وتحييد القيادات، وكسر القدرة الجماعية للشعب الفلسطيني على مقاومة الهيمنة الاستعمارية الاستيطانية. منذ الأيام الأولى للاحتلال، لم يُستخدم السجن لوقف "العنف"، بل لـ اغتيال السياسة نفسها. لا يعتقل الاحتلال الفلسطينيين بسبب أفعالهم، بل بسبب ما يمثّلونه: قدرتهم على التنظيم، والتثقيف، والتعبئة، ومنح المقاومة بُنية واستمرارية. ولهذا تُستهدف الكوادر السياسية والنقابية، وقادة الطلبة، والمثقفون، والنواب المنتخبون، ومنظّمو الحركات الشعبية، لأنهم يشكّلون العمود الفقري للنضال الجماعي الفلسطيني.

يمكن فهم هذه الاستراتيجية باعتبارها قطعا متعمّدا للرأس التنظيمي. فشخصيات مثل مروان البرغوثي، أحد أبرز قادة انتفاضة الأقصى وصاحب الشرعية الشعبية الواسعة، لم يُسجن لأنه قابل للاستبدال، بل لأنه غير قابل لذلك. لقد استهدف اعتقاله قطع الصلة الحيّة بين القاعدة الشعبية والقيادة الوطنية. وبالمثل، جاء اعتقال أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في سياق ضرب اليسار الثوري الفلسطيني وتوجيه رسالة واضحة مفادها أن أي بديل منظم لمسار أوسلو سيتم سحقه بلا تردد.

يمثّل الاعتقال الإداري أحد أكثر أشكال السلطة الاستعمارية فجاجة. فهو يسمح بسجن الفلسطينيين إلى أجل غير مسمّى دون تهمة أو محاكمة، محوّلًا الحياة السياسية إلى حالة من اللايقين الدائم. في ظل هذا النظام، يصبح التنظيم ذاته فعل مقاومة. تُجبر الحركات على العمل في حالة دفاع مستمر، عاجزة عن التخطيط الاستراتيجي أو بناء مؤسسات مستقرة. هذا الشلل ليس عرضيًا، بل هو نتاج مقصود.

يعمل السجن كذلك على تجريم الوجود السياسي بحد ذاته. فبموجب

القوانين العسكرية الإسرائيلية، يمكن اعتبار الانتماء السياسي، أو النشاط النقابي، أو العمل الطلابي، أو حتى التعبير العلني، "تهديدا أمنيا". وقد تعرّضت قيادات مثل خالدَة جرّار، وهي مناضلة نسوية، ونائبة برلمانية، ومفكرة، للاعتقال المتكرر لمجرّد قيامها بعملها السياسي. الرسالة هنا لا لبس فيها: المشاركة السياسية الفلسطينية جريمة. كما تستنزف المنظومة السجنية الموارد الاجتماعية والمادية للمجتمع الفلسطيني.

إذ تُجبر العائلات والحركات والمجتمعات المحلية على تحويل طاقتها نحو البقاء: الدفاع القانوني، وزيارات السجون، والعلاج الطبي، وحملات المناصرة الدولية. إنّها عقوبة جماعية ذات بعد سياسي، تُفرغ البنية التحتية للمقاومة من قدرتها على الفعل، وتستبدل النضال الجماعي بمعاناة فردية يومية.

يتم استهداف الشباب والطلبة بشكل خاص، فمن خلال اعتقال الفلسطينيين في مراحل التكوين السياسي الأولى، يعمد الاحتلال إلى قطع إعادة إنتاج الوعي الثوري. ينتج عن ذلك فجوات قيادية، وقطيعة بين الأجيال، وتآكل في الذاكرة التنظيمية. وما لا يمكن احتواؤه عبر مسارات "المنظمات غير الحكومية" أو سياسات التمويل، يُقمع عبر الزنازين. في الوقت نفسه، يسعى الاحتلال إلى منع تحوّل السجون نفسها إلى فضاءات تنظيم ثوري. فاستخدام العزل الانفرادي، والتنقيلات المتكررة، ومنع التواصل، وقمع اللجان التنظيمية داخل السجون، يعكس خوفًا عميقًا: حتى في الأسر، يواصل الفلسطينيون التنظيم. يكشف الإرث الفكري والسياسي للأسرى - ومنهم وليد دقّة، الذي حوّل عقود الاعتقال إلى فضاء للكتابة والتفكير الجذري - فشل السجن في إطفاء الحياة السياسية بالكامل.

يؤدّي الاعتقال وظيفة أيديولوجية على الساحة الدولية. فبتحويل القادة السياسيين إلى "معتقلين أمنيين"، يحاول الاحتلال نزع الطابع السياسي عن صراع استعماري وإعادة تقديمه كمسألة "إنفاذ قانون". تُخفي هذه السردية حقيقة أن الأسرى الفلسطينيين هم أسرى سياسيون

لدى نظام استيطاني استعماري، سُجنوا بسبب مقاومتهم السلب والهيمنة والفصل العنصري.

بهذا المعنى، لا يمثّل سجن الاحتلال قمعا فحسب، بل هو حرب مضادّة للانتفاضة، وثورة مضادّة، وحرب اجتماعية شاملة. يهدف إلى تفتيت المجتمع الفلسطيني، وتدمير القوة السياسية المنظمة، وتحويل المقاومة إلى فعل بلا قيادة، وبلا ذاكرة، وبلا أفق. ومع ذلك، فإن استمرار التنظيم داخل السجون، والإضرابات عن الطعام، والإنتاج السياسي خلف القضبان، يثبت حقيقة أساسية: السجن ليس موقع إخضاع فقط، بل جبهة مركزية من جبهات الصراع.

إن مواجهة سياسة الاعتقال لا تعني المطالبات الإنسانية فحسب، بل تعني تحدّي أحد الأعمدة المركزية للسيطرة الإمبريالية، والدفاع عن إمكانية وجود حياة سياسية فلسطينية منظمة ومتحرّرة.

الإبادة خلف القضبان: التعذيب والتجويع المنهجي

توصَف الأوضاع داخل سجون الاحتلال منذ أواخر عام 2023 من قبل منظمات حقوق الإنسان بأنها "شكل آخر من أشكال الإبادة"، بحيث تصاعدت الانتهاكات المبلَّغ عنها من الإهمال المنهجي إلى ما يمكن وصفه بسياسة متعمّدة للتدمير الجسدي والنفسي، بتوجيه من وزير الأمن الصهيوني إيتمار بن غفير.

تُظهر شهادات الأسرى المُفرَج عنهم والوثائق الصادرة عن مؤسسة "الضمير" نمطا مروّعا من الانتهاكات التي تصاعدت بشكل حاد منذ بدء الإبادة الجماعية. طبّقت مصلحة السجون الصهيونية سياسة تجويع ممنهجة، خفّضت بموجبها الحصص الغذائية إلى مستويات تتسبّب بسوء تغذية حاد وفقدان كبير في الوزن، ويتفاقم ذلك مع الحرمان المنهجي من الرعاية الطبية، حيث تُترك الأمراض المزمنة والإصابات الناتجة عن الاعتقال أو التحقيق دون علاج، ما يؤدي إلى وفيات كان يمكن تفاديها. فعلى سبيل المثال، توفي الأسير كامل محمد محمود الأجرمي، البالغ من العمر 69 عاما، من غزة، في أكتوبر/تشرين الأول 2025 بعد احتجازه في سجن النقب، في واقعة تجسّد ذروة الوحشية في تاريخ هذه السياسة.

أنماط الانتهاكات ضد الأسرى الأطفال

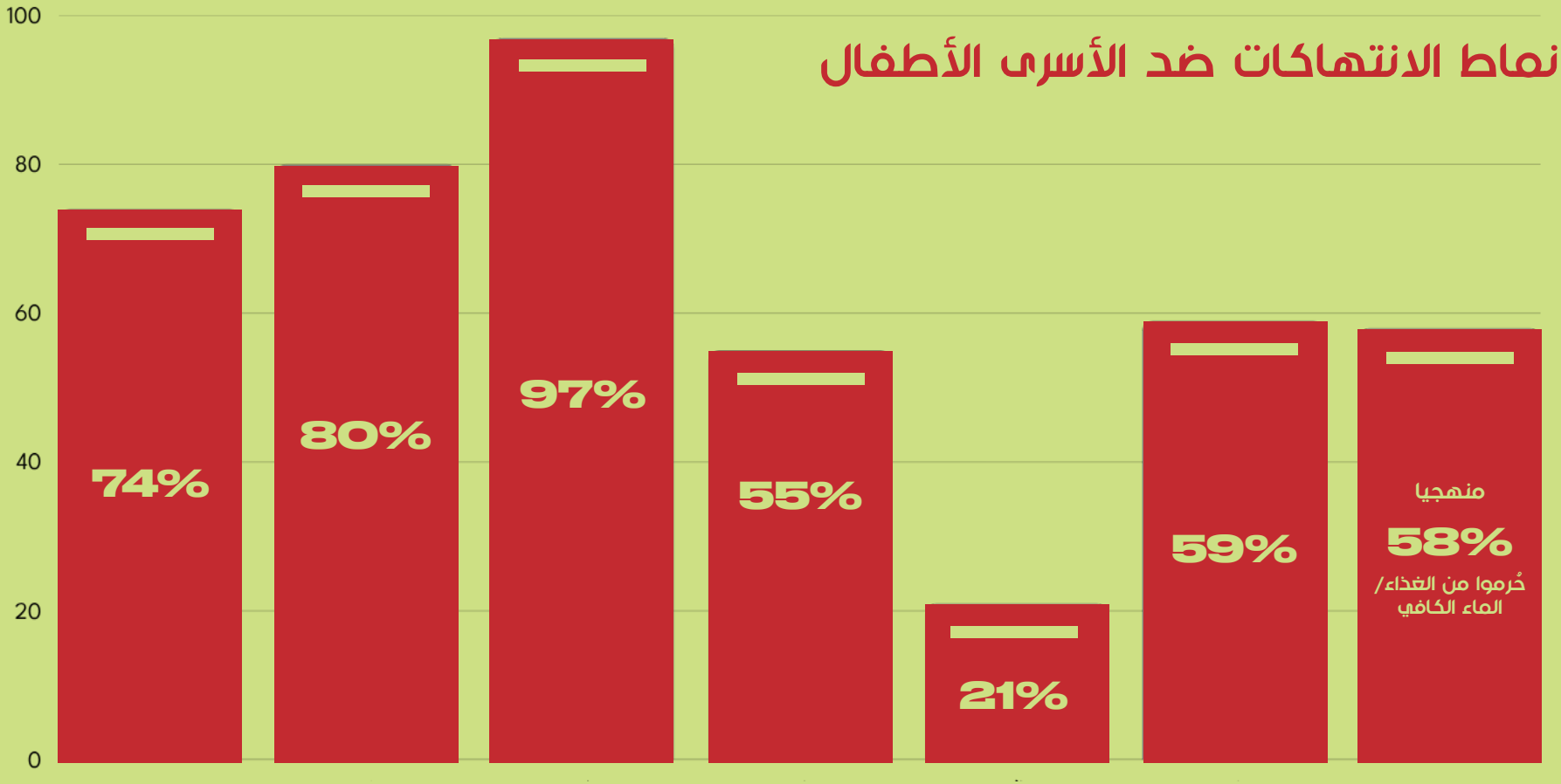

التعذيب الجسدي
إصابات مزمنة وعاهات جسدية ونفسية.

التفتيش العاري المهين
استخدام أدوات إذلال والتحرش الجنسي؛ مما يؤدي إلى صدمات نفسية حادة.

الحرمان من حضور المحامين/الأهل
استفراد بالطفل لانتزاع اعترافات قسرية.

التوقيع على وثائق باللغة العبرية
إجبار الأطفال على توقيع "اعترافات" لا يفهمونها.

الحبس الانفرادي
يُستخدم لأغراض التحقيق والعقاب؛ ويشكّل انتهاكًا لحظر التعذيب.

الاعتقالات الليلية
مصمَّمة لإرهاب الأطفال وكامل الأسرة.

التجويع والتعطيش
استخدام الحاجات البيولوجية كسلاح للضغط.

350 طفلا فلسطينيا معتقلون،
48 منهم دون تهمة أو محاكمة (أعلى رقم مُسجَّل).
التسبب في ضائقة نفسية بسبب الاحتجاز غير المحدد المدة؛ انفصال عن الأسرة؛ فقدان

30 فتى تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاما
موثَّقون كمفقودين بلا أثر بعد اختطافهم.
خلق حالة من الرعب لدى عائلات الأطفال.

منذ أواخر عام 2023، تحولت سجون الاحتلال إلى مسارح لممارسات وُصفت بأنها "إبادة مصغرة"، حيث تُنفذ سياسات تهدف للتدمير الجسدي والنفسي بتوجيهات مباشرة من المستوى السياسي

التعذيب ليس انحرافا عارضا، بل أداة موثّقة ضمن منظومة التحقيق. فمقولتا "القنبلة الموقوتة" و"الضغط الجسدي المعتدل" توفّران غطاء قانونيا لممارسات تُشكّل انتهاكات جسيمة لاتفاقية مناهضة التعذيب. تشير التقارير الواردة من قطاع غزة إلى مستويات أشدّ تطرفا من العنف، بما في ذلك استخدام الصعق الكهربائي، والاعتداءات الجنسية، والضرب المبرح، وهي ممارسات أسفرت عن عشرات الوفيات داخل أماكن الاحتجاز. اعتبارا من منتصف كانون الثاني/يناير 2026، ارتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة إلى 324 شهيدا، فيما تواصل سلطات الاحتلال احتجاز جثامين 95 شهيدا في إطار سياسة العقاب الجماعي.

يستهدف الاحتلال الصهيوني أيضا على نحو خاص أكثر فئات المجتمع الفلسطيني هشاشة وتأثيرا، أي النساء والأطفال، لإيقاع أقصى درجات الصدمة داخل المنظومة العائلية وضرب مستقبل النضال الوطني. تُعدّ هذه الاستراتيجية "هجوما ممنهجا على الحريات العامة" و"معركة وجودية" في سياق سياسات التطهير العرقي.

تُعتقل النساء الفلسطينيات بشكل متكرر بسبب أدوارهن في قيادة المقاومة الشعبية، أو حماية العائلات، أو حتى بسبب التعبير السياسي السلمي على وسائل التواصل الاجتماعي. تقبع أزيد من 49 امرأة في السجون الصهيونية، حيث يتعرّضن لشتى أشكال الانتهاكات، من بينها التهديد بالعنف الجنسي، والعزل عن أطفالهن، وحرمانهن من مستلزمات النظافة النسوية. تجسّد قضية "خالدة جرار"، القيادية السياسية والناشطة الحقوقية البارزة، هذا القمع بوضوح؛ إذ جرى وضعها بشكل دوري رهن الاعتقال الإداري، وغالبا في الحبس الانفرادي، كوسيلة لإسكات صوتها ومنعها من التنظيم داخل مجتمع الأسرى. حُرمت خالدة في عام

2021، وهي في السجن، من حقها في حضور جنازة ابنتها سُهى، في مثال صارخ على القسوة المتأصلة في هذا النظام.

يُعدّ اعتقال الأطفال ربما الجانب الأكثر فظاعة في النظام الاعتقالي الصهيوني. ففي كل عام، يُحال ما بين 500 و700 طفل فلسطيني إلى منظومة المحاكم العسكرية، وهي المنظومة الوحيدة في العالم التي تحاكم القاصرين بشكل منهجي أمام محاكم عسكرية. يكون الأثر النفسي لهذا الاحتجاز بالغا، إذ يتعرّض الأطفال لأساليب تحقيق صُمّمت للبالغين، وغالبا دون حضور محامٍ أو أحد الوالدين. تصف منظمات حقوق الإنسان هذا الأمر بأنه "تدمير جسدي ونفسي" يُنظر إليه كمحاولة متعمّدة لكسر روح الجيل القادم وضمان حالة دائمة من الإخضاع. وقد احتُجز أطفال مثل أحمد مناصرة في الحبس الانفرادي لسنوات، ما أدى إلى أزمات صحية نفسية خطيرة وانتهاكات فاضحة للقانون الدولي.

إن استهداف الأطفال ليس عبثيا، بل يهدف لكسر روح الجيل الصاعد وتدمير قدرتهم على الاندماج المستقبلي في المقاومة أو البناء المجتمعي. وتمثل حالات مثل أحمد مناصرة، الذي يقبع في العزل الانفرادي رغم معاناته النفسية الحادة، ذروة الانتهاك الصارخ لاتفاقية حقوق الطفل.

المقاومة الثقافية والحركة الأسيرة: الإنتاج الفكري داخل القيد

لا يمكن فهم تجربة الأسر الفلسطينية بوصفها مجرد إجراء أمني أو عقابي؛ بل ينبغي قراءتها ضمن إطار أوسع من سياسات الضبط الحيوي التي تستهدف إدارة السكان وضبطهم وإعادة تشكيلهم وفق مقتضيات المشروع الاستعماري الاستيطاني. فالسجن، في هذه البنية، لا يُعنى فقط بعزل الأجساد، بل بإعادة هندسة الزمن، وإعادة توزيع الحركة، والتحكم في الإيقاع البيولوجي والنفسي للمعتقل. إنّه فضاء لإنتاج "الطاعة المُدارة" عبر تفكيك العلاقات الاجتماعية، وضبط الحاجات الأساسية، والتحكم

في الغذاء، والضوء، والزيارة، والكتاب.

بهذا المعنى، تتحول المنظومة السجنية إلى مختبر مصغّر لسياسات التحكم السكاني التي تُمارَس على المجتمع الفلسطيني ككل: تصنيف، فرز، عزل، إعادة تأهيل قسري، وتدوير مستمر عبر سياسة "الباب الدوّار" التي تهدف إلى قطع التراكم المعرفي والتنظيمي، ومنع تشكل ذاكرة سياسية مستمرة. الاعتقال المتكرر لا يُقصد به فقط الردع، بل تفكيك البنية المعرفية للحركة الوطنية، ومنع تحوّل السجن إلى فضاء تراكم خبرة.

غير أن ما حدث فعليا كان نقيض ذلك. فقد أعادت الحركة الأسيرة تعريف السجن بوصفه ساحة اشتباك معرفي، لا فضاء إخضاع. فإذا كان الاحتلال يسعى إلى ضبط الجسد عبر تقنيات العزل والانضباط، فإن الأسير يعيد امتلاك جسده عبر الإضراب عن الطعام؛ وإذا كانت المنظومة تعمل على تفريغ الزمن من معناه، فإن الأسرى يعيدون ملأه بالقراءة والدراسة والكتابة؛ وإذا كان الهدف هو إنتاج فرد منزوع السياسة، فإن النتيجة كانت إنتاج ذات سياسية أكثر وعيًا وصلابة.

الحركة الوطنية الأسيرة ليست مجرد تجمع لأفراد مقهورين، بل تشكلت كقطاع نضالي منظم، ذي بنية سياسية داخلية، وأدوات تثقيف منهجية، وآليات مساءلة ذاتية. ومع ما وصفته المناضلة خالدة جرار بـ"الثورة الثقافية" داخل السجون، أصبح الكتاب فعلا تحرريا بامتياز، والتعليم ممارسة مقاومة لا تقل أهمية عن الإضراب أو المواجهة.

تشكلت مدارس سياسية داخل الأقسام، ودُرست الأدبيات الاشتراكية والمناهِضة للاستعمار، وأعيدت قراءة التاريخ الفلسطيني في ضوء التجربة الاعتقالية، بوصف السجن امتدادًا مباشرًا للبنية الاستعمارية.

لم تكن المعرفة ترفا ثقافيا، بل ضرورة وجودية لحماية التوازن النفسي والأخلاقي للأسرى الذين رأوا في اعتقالهم موقعا متقدما في

معركة التحرر. ومن هنا نشأ أدب السجون الفلسطيني لا كسردية ألم فردي، بل كأرشيف وعي جماعي. كُتبت الروايات والقصائد والدراسات على أوراق مهربة، وخُبئت المخطوطات داخل كبسولات دواء أو عُجن الخبز، كما في تجربة كتاب "الأقانيم الثلاثة" للأسير وسام رفيدي الذي تحوّل إلى مادة تثقيفية داخل معظم السجون، بما يعكس قدرة النص على اختراق الجدران الإسمنتية.

في هذا السياق يبرز دور كميل أبو حنيش بوصفه أحد أبرز منظّري التجربة الاعتقالية الحديثة. لم يتعامل أبو حنيش مع السجن كحيّز للانتظار، بل كمساحة لإعادة صياغة العلاقة بين الكتابة والحرية. في نصوصه، يتحول القيد إلى سؤال فلسفي، والزمن الاعتقالي إلى مادة تحليل سياسي، والسجن إلى بنية تُفكك وتُقرأ كما يُقرأ النص. لقد اشتبك مع "هندسة العزل" بوصفها مشروعا لإعادة تشكيل الوعي، وردّ عليها ببناء معرفة مضادة، تحفر في معنى الحرية لا كحالة قانونية، بل كفعل إرادي يومي.

وبالقدر ذاته، مثّل نادر صدقة نموذجا للأسير-المفكر الذي حوّل الزنزانة إلى حلقة نقاش مفتوحة. عُرف بين رفاقه بدروسه في التاريخ والسياسة، وبقدرته على تحويل التجربة الاعتقالية إلى مدخل لفهم سؤال الهوية والانتماء والمواطنة تحت الاستعمار. لم تكن كتاباته أو دروسه مجرد تأملات ذاتية، بل مساهمة في بناء وعي جمعي مقاوم يتجاوز الانقسامات الضيقة، ويعيد صياغة الانتماء الفلسطيني في مواجهة العسكرة الاستيطانية.

إن هذه القلاع المعرفية لم تنشأ في فراغ، بل في مواجهة مباشرة مع سياسة ممنهجة يمكن توصيفها بسياسة "الباب الدوّار": الاعتقال المتكرر الذي يهدف إلى قطع التراكم المعرفي، وتشتيت البنية التنظيمية، وإفراغ أدب السجون من محتواه التحرري عبر تحويله إلى سردية إنسانية منزوعة السياسة. غير أن الحركة الأسيرة أفشلت هذا المسعى عبر تحويل الاعتقال ذاته إلى حلقة في سلسلة إنتاج الوعي، بحيث يصبح كل اعتقال جديد امتدادا لتجربة سابقة لا قطيعة معها.

تاريخيًا، شكّلت الإضرابات عن الطعام الذروة الجسدية لهذه المقاومة المعرفية. فمن إضراب سجن نفحة عام 1980، إلى الإضرابات العامة في 1992 و2004، فرض الأسرى معادلة جديدة: الجسد ذاته يتحول إلى نص احتجاجي. لم تكن هذه الإضرابات مطلبية فحسب، بل إعلانًا عن رفض شرعية النظام الاعتقالي برمته، وفضحًا لوظيفته السياسية كأداة ضبط استعماري. لقد انتزعت الحركة الأسيرة عبر هذه المواجهات حقوقًا أساسية، كإدخال الكتب وتحسين شروط المعيشة، ونجحت في نقل معركة الزنزانة إلى الشارع الفلسطيني والساحات الدولية.

هكذا، لم يعد السجن مجرد فضاء عقابي، بل تحول إلى فضاء تنازع على المعنى: السجّان يسعى إلى تفكيك المعرفة، والأسير يعيد تركيبها؛ السلطة تعمل على إنتاج الطاعة، والحركة الأسيرة تنتج وعيًا منظمًا؛ آلة القمع تهدف إلى إفراغ أدب السجون من دلالته التحررية، بينما يصرّ الأسرى على أن تكون الكتابة استمرارا مباشرا للمقاومة.

في هذا الاشتباك المستمر، تثبت الحركة الأسيرة أن القيد لا يُنهي الفعل السياسي، بل قد يعيد صياغته في أكثر صوره كثافة وصلابة، حيث تتحول الزنزانة إلى مدرسة، والسجن إلى جامعة، والأسرى إلى حراس للمعنى في مواجهة مشروع يستهدف الذاكرة والوعي بقدر ما يستهدف الجسد.

بهذا، يتضح أن السجن ليس هامشا في المشروع الاستعماري، بل مركزا لإدارته السكانية؛ وأن المقاومة الثقافية داخل المعتقل ليست فعلا رمزيا، بل ممارسة استراتيجية تقوّض منطق الضبط الحيوي ذاته. ففي قلب القيد، يُعاد إنتاج المعنى؛ وفي أكثر الفضاءات انضباطًا، تتشكل أكثر أشكال الوعي تحررًا وصلابة.

التحالف الإمبراطوري والاستعمار الرقمي: التواطؤ العالمي

لا يعمل النظام السجني الإسرائيلي بمعزل عن المنظومة الرأسمالية والإمبريالية العالمية؛ بل هو جزء حيوي منها. تعمل إسرائيل كـ "قاعدة عسكرية متقدمة" للمصالح الأمريكية، حيث تتدفق المليارات من المساعدات العسكرية التي تُستخدم مباشرة في تطوير البنى التحتية للسجون وأدوات القمع.

وتبرز التكنولوجيا كجبهة جديدة في هذا الصراع، حيث يُستخدم "الاستعمار الرقمي" لمراقبة الفلسطينيين والتنبؤ بتحركاتهم عبر الذكاء الاصطناعي. يمثل "مشروع نيمبوس"؛ وهو عقد بقيمة 1.2 مليار دولار مع جوجل وأمازون؛ قمة التواطؤ التقني. يوفر هذا المشروع للحكومة والجيش الإسرائيلي قدرات هائلة في الحوسبة السحابية والتعرف على الوجوه، مما يسهل عمليات الملاحقة والاعتقال المنهجي.

لقد أدت هذه الشراكات إلى احتجاجات واسعة من موظفي هذه الشركات، حيث فُصل العشرات لرفضهم أن تساهم برمجياتهم في "الإبادة الجماعية" المرتكبة ضد الغزيين. إن تحويل فلسطين إلى "مختبر ميداني" لاختبار تكنولوجيات القمع قبل تصديرها للعالم يجعل من قضية الأسرى الفلسطينيين قضية عالمية تهم كل المناضلين ضد الفاشية التقنية والإمبريالية.

إن تحليل المنظومة السجنية الإسرائيلية يؤكد أنها ليست مجرد نتيجة ثانوية للاحتلال، بل هي إحدى أدواته الأكثر حيوية لاستدامة المشروع الاستعماري الاستيطاني. ومن خلال مأسسة "حالة الاستثناء"، وتوظيف الأبرتهايد القانوني، والاستفادة من التواطؤ التكنولوجي العالمي، تسعى إسرائيل إلى كسر الإرادة الوطنية الفلسطينية عبر السجن.

إلا أن تاريخ الحركة الأسيرة يثبت فشل هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها النهائية؛ فالسجن تحول إلى موقع للاشتباك الفكري والسياسي، وباتت قضية تحرير الأسرى جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التحرر الوطني الشامل. إن الضرورة التاريخية والسياسية اليوم تحتم على المجتمع الدولي تجاوز لغة القلق والمطالبة بإلغاء نظام الاعتقال الإداري بالكامل، وتفكيك بنية المحاكم العسكرية، وضمان حقوق الأسرى كأسرى حرب ومناضلين من أجل الحرية وفقاً للمعايير الدولية. إن المعركة من أجل الحرية خلف القضبان هي المعركة من أجل كرامة الإنسان في مواجهة أعتى أنظمة القمع المعاصرة.

Microsoft

خدمات Azure وتطبيقات المراقبة

إدارة منظومة التصاريح والقيود الرقمية.

hp CISCO

أنظمة التحكم في السجون والحواجز

توفير العتاد اللازم لعمليات الحبس والفرز العنصري.

Google & amazon

مشروع نيمبوس للحوسبة السحابية

تحليل البيانات البيومترية والمراقبة الجماعية.

intel

إنتاج المعالجات المتقدمة

دعم الاقتصاد التقني الحربي للاحتلال.

الحق في العمل السياسي للفلسطينيين

الحرية لجميع الأسرى. الفلسطينيون لهم الحق
في العمل والحياة السياسية

تم إعداد هذه الورقة من قبل القمة العالمية للشعوب (IPA)
من أجل حملة الحقوق السياسية للفلسطينيين،
ونُشرت في يوم الأرض الفلسطيني 2026.

Text **WAHID BEN ALI** | Illustration **OTHMAN GHÀLMI** | Design & Layout **LARISSA BRANDÁO**